

تكاملاً أدوار مرافق المعلومات ودعم الخطط والرؤى التنموية في الدولة الليبية من منظور استقرائي

Integration of the roles of information facilities and support for development plans and visions in the Libyan state from an inductive perspective

أ.د. حنان الصادق بيزان^{*1}

¹ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا)، hanan.bezan@academy.edu.ly

تاريخ الإرسال: 2023/02/15 تاريخ القبول: 2023/04/01 تاريخ النشر: 2023/05/09

ملخص

لم يُعد يخفى على أحد مكانة المكتبات والأرشيفات الوطنية ومراكز الوثائق والمحفوظات والمتاحف كمؤسسات أساسية في الدول سواء كانت متقدمة أو أقل تقدماً، نظراً لأهمية دورها في حفظ التراث وذاكرة الدولة، وإتاحة المعلومات والمعارف. ومع التطورات التقنية الهائلة في الألفية الثالثة، شهدت وتشهد مؤسسات المعلومات تغيرات متسارعة مؤثرة على وظائفها ومهامها تبعاً لتلك التطورات؛ لذا تُعد الأدوار المنتظرة لمؤسسات أو مرافق المعلومات سواء كانت مكتبات على اختلاف أنواعها أو مراكز المعلومات والأرشيفات الوطنية وجارية أو متاحف جميعها، تلعب دوراً بارزاً في تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية.

وفي هذا المنعطف الحرج تبرز إشكالية غاية في الأهمية ألا وهي: غياب مؤسسات - إنتاج وتنظيم وتقديم الخدمات وتعليم وتأهيل - المعلومات والمعرفة واغفال أهمية أدوارها، حيث تتركز في إطارها الأهداف والمحاور التحليلية لهذه الورقة البحثية التي تستهدف من خلال المنهج المكتبي أو الوثائقي، المعتمد على التحليل النظري منطلقاً من التركيز بشكل أساسي على استقراء أهمية

* المؤلف المرسل: حنان الصادق بيزان: الإيميل: hanan.bezan@academy.edu.ly

التكامل والتنسيق في المهام بين مختلف أنواع مرافق المعلومات، لكي يتسنى لنا استنباط دور التكامل في تحقيق الدعم للخطط وتحديد ملامح الرؤى التنموية في الدولة الليبية من اجل تأطير التطلعات المستقبلية للرؤى المعلوماتية والتسريع لبلوغ مجتمع المعرفة بثبات وبالصورة التي ينبغي ان تكون.

الكلمات المفتاحية: مرافق المعلومات، الخطط الوطنية للمعلومات، السياسات الوطنية للمعلومات، التخطيط الاستراتيجي، التنمية المستدامة، مجتمع المعلومات، اقتصاد المعرفة.

Abstract

It is no longer a secret to anyone the status of national libraries and archives, document centers, archives and museums as basic institutions in countries, whether they are advanced or less developed, given the importance of their role in preserving the heritage and memory of the state, and providing information and knowledge. With the tremendous technological developments in the third millennium, information institutions have witnessed rapid changes affecting their functions and tasks according to these developments;

Therefore, the expected roles of information institutions or facilities, whether they are libraries of all kinds, information centers, national and ongoing archives, or museums, all play a prominent role in achieving the goals of national development plans.

At this critical juncture, a very important problem emerges, namely: the absence of institutions - production, organization and provision of services, education and rehabilitation - information and knowledge, and ignoring the importance of their roles.

This paper starting from focusing mainly on extrapolating the importance of integration and coordination in tasks between different types of information facilities, in order for us to elicit the role of integration in achieving support for plans and identifying the features of development visions in the Libyan state in order to frame the future aspirations of information visions and accelerate the inclusion of the knowledge society steadily and in the manner that It should be.

Keywords: *Information facilities, national information plans, national information policies, strategic planning, sustainable development, information society, knowledge economy.*

أولاً : تأطير أهمية الموضوع والمنهجية

كما يعلم الجميع ان مكانة المكتبات والأرشيفات الوطنية ومراكز الوثائق والمحفوظات والمتاحف كمؤسسات بارزة تلعب دوراً أساسياً في جميع الدول سواء كانت متقدمة او اقل تقدماً، نظراً لأهمية دورها في حفظ التراث وذاكرة الدولة، وإتاحة المعلومات والمعارف. ومع التطورات التقنية الهائلة في الألفية الثالثة، شهدت وتشهد مؤسسات المعلومات تغيرات متسارعة مؤثرة على أدوارها وظائفها ومهامها تبعاً لتلك التطورات لذا من المجدي في مطلع الدراسة البدء بالحديث عن المحور الرئيسي او البؤرة المحورية ومن ثم الانتقال الى أثر ذلك الجزء في تنمية وتطور الكيان الكلي، بمعنى اخر أكثر وضوحاً الحديث عن مرافق المعلومات وأدوارها المنتظرة، قبل الوقوف على أهمية اشراكها في دعم ومساندة الخطط التنموية والتخطيط للسياسات الوطنية المعلوماتية من اجل استشراف رؤية معلوماتية وطنية.

لاشك ان من ادراك وتفهم ادوار مرافق او مؤسسات المعلومات في المجتمعات العربية عامتها والليبية خاصة، تتضح الأهداف التي تضطلع بها وتسعى الى تحقيقها تلك المرافق، التي منها على سبيل المثال لا الحصر: التثقيف ومحو الأمية المعلوماتية وتنمية التذوق الفني والجمالي والتكيف مع المجتمع، بتوفير مصادر المعلومات، وتقديم الخدمات المعلوماتية المختلفة، إضافة لإمداد المستفيدين بالمعلومات الدقيقة عن الأحداث ذات الاهتمام العام على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، كذلك جمع التراث المحلي وحفظه واثاحته، وبهذا تعد مرافق المعلومات من أهم وسائط نشر المعرفة والارتقاء بمستوى الفن والثقافة في المجتمع ، فهي شريك فعال لتحقيق التنمية المستدامة.¹

ولا يخفى على القارئ المتابع للأحداث والتطورات المعاصرة، قضية التنمية المستدامة التي تعد من بين أهم القضايا المعاصرة، لما تهدف اليه من ضرورة توازن بين الحاجات الحالية وحاجات أجيال المستقبل، اذ تعمل هيئة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي ما بعد 2015 حتى 2030 مع الشعوب وعلى كافة المستويات الاجتماعية لمساعدة الأمم للصدوم أمام الأزمات والدفع بنمو مستدام يحسن من جودة الحياة للجميع. ولطالما كانت التنمية حقاً تاريخياً تتمتع به الدول.

لذا أصبحت ممارسة هذا الحق ضرورة حتمية لتعايش الجميع معا وهو ما يتطلب تقديم الدعم والعمل على ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع الأمم عامة، التي تواجه فيه العديد من المجتمعات الأقل تقدماً جملة تحديات تؤثر بشكل كبير على بيئتها ومواردها الطبيعية،

إضافة للصحة والتعليم والثقافة إذ تُعد الأدوار المنتظرة لمؤسسات او مرافق المعلومات سواء كانت مكتبات على اختلاف أنواعها او مراكز المعلومات والارشيفات الوطنية وجارية او متاحف جميعها، تلعب دورا بارزا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا المنعطف الحرج تبرز إشكالية الدراسة في غاية الأهمية الا وهي: غياب مؤسسات -انتاج وتنظيم وتقديم الخدمات وتعليم وتأهيل -المعلومات والمعرفة واغفال أهمية أدوارها في ليبيا بالصورة التي ينبغي أن تكون.

1. أهداف الدراسة

- 1) معرفة أهمية التنسيق في المهام للتخطيط الاستراتيجي بين مختلف أنواع مرافق المعلومات.
- 2) توضيح دور تكامل الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في تحقيق الدعم وتحديد ملامح الرؤى التنموية.
- 3) تأطير التطلعات المستقبلية للرؤى المعلوماتية من اجل التسريع لبلوغ مجتمع المعرفة كما ينبغي ان يكون.

2. تساؤلات الدراسة

- ما أسباب غياب دور مؤسسات-انتاج وتنظيم وتقديم خدمات المعلومات وتأهيل علوم المعلومات.
- لماذا يغفل المخططون عن أهمية وأدوار المعلومات والمعرفة عند وضع الخطط والسياسات الوطنية.
- ما هي أسباب تعثر ظهور ملامح مجتمع المعرفة في ليبيا.

3. منهجية الدراسة

المنهج المكتبي او الوثائقي، المعتمد على الأدبيات عن الموضوع، إضافة لمنهج تحليل المحتوى من اجل استقراء الأوضاع الراهنة والاستنباط للأسباب المؤثرة على المستقبل.

4. مصطلحات ومفاهيم الدراسة

- مرافق او مؤسسات المعلومات: أنها كافة الكيانات التي تهتم بتقديم الحلول المستندة إلى المعلومات لجهة معينة، من بين المسميات الشائعة الاستخدام لهذه المؤسسات هي المكتبات بمختلف أنواعها ومراكز المعلومات وكافة وحدات تجهيز وتبادل المعلومات التنافسية² وإدارات أو

مراكز موارد المعرفة والمؤسسات المعنية بإدارة المحتوى بشكل عام، إضافة الى الجمعيات والاتحادات المهنية والمؤسسات المعنية بتعليم وتأهيل علوم المعلومات.

■ الخطط الوطنية للمعلومات: هي جملة إجراءات ترسم على المستوى الوطني من اجل احداث تطور مجتمعي، ومن المتعارف عليه ان في قلب أي خطة وطنية معلوماتية تقع أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، ولهذه الأهداف عادة توجهان اثنان: اقتصادي، وآخر اجتماعي، إضافة الى عوامل عدة تتمحور حول الوعي او الثقافة المعلوماتية، التعليم والتدريب، البحث العلمي.

■ السياسات الوطنية للمعلومات: هي مجموعة مبادئ توجه العمل المنتظم وتحتوي على عناصر على هيئة تصور استشرافي للمستقبل المرغوب، في مجال خدمات المعلومات والوسائل التي من خلالها تتحقق الأهداف المنشودة وكذلك تحديد المهام والواجبات للنظم المؤسسية ذات العلاقة، من أجل تحقيق الأهداف من خلال إجراءات وممارسات تشريعية وتنفيذية.³

■ التخطيط الاستراتيجي عملية التخطيط الرسي طويل الأجل والذي يستخدم في تحديد وانجاز غايات وأهداف عامة لأي مؤسسة، بمعنى انه عملية منظمة ومتكاملة تقوم بتحديد مصالح المؤسسة وتحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية بشكل دقيق (نقاط القوى، الضعف، الفرص، التهديدات)، مع التحليل الشامل للمؤسسة من الناحية التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحليل العوامل التنظيمية والبيئية والثقافية داخل المؤسسة، ويساعد التخطيط الاستراتيجي على وضع استراتيجيات لكافة أعمال المؤسسات الهادفة إلى رفع كفاء الخدمات التي تقدمها في ضوء الرؤية والرسالة والقيم ومن ثم الغايات الموضوعة لها وفق متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورات أجيال الويب والتي تأثرت بها مؤسسات المعلومات محلياً واقليمياً وعالمياً.⁴

■ التنمية المستدامة: هي التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتستهدف تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل يكون شاملا للجميع، كما ان تعرف بانها هي الادارة الحكيمة للموارد المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحقيق الاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة، دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية.⁵

■ مجتمع المعلومات والمعرفة: يعنى المجتمع الذي تكون فيه الاتصالات الكونية متوافرة والمعلومات تنتج وتوزع على مدى موسع وتصبح المعلومات فيه هي القوة المحركة للاقتصاد.⁶

■ اقتصاد المعرفة: هو جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تمثل المعرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه وتمثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدته الرئيسية ويشمل ذلك مثلاً الصناعات الإبداعية، بمعنى أن إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها يعد المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات.⁷

ثانياً: استقراء أهمية التنسيق في المهام للتخطيط الاستراتيجي بين مرافق المعلومات

الواقع أن مرافق أو مؤسسات المعلومات تشمل مراكز المعلومات أو المكتبات بكافة أنواعها ومستوياتها أو الوحدات الأرشيفية أو بنوك معلومات أو قواعد بيانات أو حتى مواقع الويب، وتهتم جميعها بإنتاج أو حصر مصادر المعلومات بمختلف أنواعها وأشكالها بهدف تنظيمها وحفظها أو معالجتها ونشرها أو بثها، أو جميع ما سبق من أجل تيسير الوصول إليها وإتاحتها للمستخدمين، وإذ ما أمعن النظر والتأمل يلاحظ وجود أنواع كثيرة مؤسسات المعلومات منها التي تهتم بإنتاج المعلومات، والمؤسسات التي تهتم بمعالجة المعلومات وحفظها، والمؤسسات التي تهتم بتنظيم هذه المعلومات وإتاحتها وقد تنوعت هذه المؤسسات وتعددت بحسب أسلوب تعاملها مع المعلومات والأهداف التي تسعى لتحقيقها ومجالات عملها وفئات المستخدمين الذين تخدمهم والخدمات التي تقدمها.

لذا يُعد الوعي أو إدراك المسؤولين على مؤسسات المعلومات ودرجة إلمامهم بوضوح الأدوار المنتظرة لمؤسساتهم على المستوى الوطني لدعم أهداف الخطط والسياسات الوطنية التنموية في غاية الأهمية، وهذا يؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات المعلومات كجزء من الإدارة الاستراتيجية وعنصر حيويّاً من عناصرها، يعبر عن إدراك المستقبل وتهيئة مستلزمات التعامل معه، والتي تتوافق مع المعايير والمواصفات الواجب توافرها وفق الأسس السليمة المتعارف عليها في عمليات التخطيط، وصولاً لخدمة مجتمع المستخدمين وتحقيق أفضل الخدمات⁸ ولعل من ذلك يتضح للقارئ أهمية التنسيق الذي ينبغي أن يكون في الأدوار والمهام، الذي يتعدى بطبيعة الحال مستوى الكيان المؤسسي الواحد إلى المستوى المجتمعي الوطني.

إزاء ذلك أصبح لزاماً إعادة تنظيم المستوى الذي يطمح أن تكون عليه مؤسسات أو مرافق المعلومات، وتحليل البيئة التنافسية التي وتواجهها المؤسسات بعد إعادة تنظيمها، إضافة إلى مواكبة متغيرات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الويب وبنوك وقواعد البيانات. مع ضرورة تدعيم

الاتجاه التسويقي لمصادر المعلومات المقتناة بمؤسسات المعلومات وخدمات المعلومات التي تقدمها. كذلك بيان وضع كل المؤسسة بين المؤسسات المثيلة. ومراجعة احتياجات ومتطلبات المستفيدين مع ما تقدمه مؤسسات المعلومات أولاً بأول، ومراجعة مهامها وأعمالها وفقاً لأبعاد ومعايير الجودة الشاملة، كذلك الاهتمام باستخدام أفضل التكنولوجيات في رفع مستوى العمليات والخدمات التي تقدمها. لا شك ان ذلك يمثل جانبا على غاية من الأهمية من حياة مؤسسات المعلومات، فالهدف النهائي هو تقديم خدمات معلومات عالية الجودة تتوافق مع التوقعات الحالية والمستقبلية للمستفيدين.

اود التنبيه في هذا المقام لضرورة التمييز وعدم الخلط بين التخطيط الإداري التقليدي المتعارف عليه والتخطيط الاستراتيجي حيث يعمل الأول على التنبؤ بالمستقبل، في حين يقوم الثاني بتشكيل ذاك المستقبل. لعل ما يستدعي تطبيق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات هو استجابة لموجة التغير، ولعل محاولة تطبيق معايير التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات ما هي الا استجابة للعديد من التغييرات والتحديات والتي تشكل مبررات لتطبيقه وتتمحور في التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع فعلى سبيل المثال -نعيش اليوم في عصر ملئ بالتغيرات المتلاحقة والمتسارعة، والغد سيشهد تحولات علمية هائلة ستؤثر على الحياة والعمل، لذا ستتأثر حياة الافراد في المجتمعات في كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية بتلك التغيرات التي تحدث وستحدث مستقبلاً.

لذا بات من المفترض أن تقوم مؤسسات المعلومات بإعداد أفراد يستطيعون بل يجيدون العيش والتعامل وسط التدفق الهائل في الاتجاهات العديدة والتنوعية للمعرفة وسرعة تولدها وضرورة توظيفها في مختلف مجالات الحياة، مما يفرض على العملية التعليمية والبحثية أن تصبح مستمرة، كما أن التغير المعرفي قد زاد من صعوبة التنبؤ بالتغيير والاستعداد له⁹ حيث ستواجه مؤسسات المعلومات صعوبات بالغة في تحديد ما سوف يحتاج إليه المستفيدين مستقبلاً.

اذ انه كنتيجة طبيعية لتقدم العلوم والتكنولوجيا فقد أدت الى تغيير التركيز على التعليم والثقافة كمحور لعملية التنمية الحقيقية حيث باتت تشكل مجالاً معرفياً مستقلاً، يهتم بدراسة المؤسسات الثقافية وعلاقتها ببنية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأصبحت التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي الوسيلة، باعتبار ان التنمية لا تُعني بالناس فرادى وانما من خلال تفاعلهم في المجتمعات ولعل هذا ما جعل الانشغال بمفهوم الثقافة وقد تم دمجها كركيزة أساسية في عملية التنمية المستدامة وتؤكد ذلك في تقرير التنمية البشرية لسنة 1996¹⁰

ان الطرح أعلاه يؤكد على ضرورة التكامل بين مختلف السياسات والاستراتيجيات في المجتمع من ناحية وأهمية ذلك للسياسة الوطنية للمعلومات من ناحية أخرى كما سيتضح لاحقا خصوصا بعد تطور نمط التعليم تطوراً ملحوظاً بظهور أجيال ذكية من التطبيقات البرمجية، مما أدى وسيؤدي لان تصبح الأساس الهام في الاستراتيجية (تطوير العملية التعليمية). ، ويهدف ذلك التطوير إلى الوصول بعملية التعليم إلى أقصى حدود ممكنة من الفاعلية والمرونة، كل ذلك يفرض الاهتمام بالعنصر البشري كرأس مال بشري فكري يتطلب ان يتمتع بمستوى عال من المهارة والفاعلية في شتى المجالات، حتى يتسنى له تفهم واستيعاب لغة العصر ومتابعة كل ما هو جديد من أفكار ومهارات وخبرات، فالأفكار الجديدة والمهارات هي التي تقدر النسبة التي يتقدم بها المجتمع، ولعل ذلك يمثل المهمة الرئيسية والهامة لمؤسسات المعلومات في خدمة اهداف التنمية المستدامة.

من الملاحظ أن هذا النشاط يتسم بالاستمرارية، لذا فان مراجعة الاحتياجات والمتطلبات تختلف باختلاف طبيعة المؤسسة او المرفق، لذا فإن التخطيط الاستراتيجي هو جهد فريق جماعي غالبا يكون على المستوى المجتمعي، فعلى الرغم من أنه يبدأ من قمة الهرم الى القاعدة، فإنه يتعين على الرؤساء تدعيم الهيئة العاملة الذين هم على دراية أكبر بالخدمات والمستفيدين، وينبغي أيضا أن يتضمن فريق العمل أفراد من جميع أقسام ووحدات المؤسسة¹¹ بمعنى ادق ما ينطبق على المستوى المؤسسي ينعكس على المستوى المجتمعي أيضا، لذا لا بد من التأكيد على أهمية ضرورة وجود لجان مشتركة بين مختلف المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في عملية التخطيط الوطني للمعلومات ووضع الرؤى التنموية المستقبلية.

إذ إن خطورة الإغفال أو الإهمال للتطور الحضاري المعرفي واقتصره على القلة على مستوى قمة الهرم سواء كان الأكاديمي أم من ذوى المسؤولية بالدولة سيكلف الكثير ومن شأنه تعميق الفجوة على المستوى المؤسسي والمجتمعي، إذ إن التطور لا بد أن يشمل القاعدة خصوصا القوى العاملة النشطة اقتصاديا فكما يعلم الجميع، لقد أصبح التنافس اقتصاديا بالمقام الأول ويعتمد على جودة المنتجات في السوق العالمي التي تعتمد هي الأخرى على المعرفة، أي أن التطور الحضاري لا بد أن يشمل المنتجين والعاملين في المجال مرافق المعلومات وكافة فئات المجتمع الأخرى، ولا يقتصر على القلة القليلة من ذوى المسؤولية بالدولة والفئات الأكاديمية¹²

ومن الجدير بالذكر أن صياغة الرؤية والرسالة ما هي الا مجرد خطوة أولية من عملية التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي تتم صياغة بيان الرسالة بواسطة نفس الفريق الذي يتولى إجراء التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات، ويفضل في العادة أن تشترك كل من الفئات التالية: سواء أعضاء مجلس الإدارة العليا لمؤسسات المعلومات او عدد منهم سواء كان مديري المؤسسة الأم أو أشخاص بالإنابة عنهم. كذلك قيادات الجهاز الإداري في مؤسسات المعلومات (رؤساء الأقسام: قسم خدمات المعلومات، قسم العمليات الفنية، قسم قواعد البيانات، قسم خدمات الانترنت.... وغيره). بعض أخصائيو المعلومات من مختلف الأقسام، وممثلون عن الهيئات المعنية مثل الأجهزة الحكومية المتعاونة وغيرهم ذات العلاقة بمؤسسات المعلومات¹³ بالإضافة الى ممثلون عن الفئات المستهدفة التي تخدمها مؤسسات المعلومات وهم المستفيدون أنفسهم.

في العموم على المستوى المجتمعي من الأفضل إلحاق مسؤولية التخطيط كإشراف لجهة عليا في الدولة، حيث نجدها في كثير من الدول مثل بلجيكا وفرنسا وتركيا ملحقه بمكتب رئاسة الوزراء، أو وزارة الصناعة والتخطيط كما في هولندا والسويد. ومن الملاحظ على تلك الجهات ذات المسؤولية التخطيطية للمشاريع المعلوماتية تتراوح اختصاصاتها بين كونها جهة إشرافية إلى استشارية إلى كونها صانعة للسياسة المعلوماتية، بهدف إتاحة خدماتها بشكل يتكامل مع باقي استراتيجيات التنمية. وينعكس حسن الإعداد والتكامل بين الاستراتيجيات التنموية والسياسات المجتمعية، في العديد من الدول الصناعية الجديدة على إيجاد خطط جيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات على مدى العقود القليلة الماضية، بحيث أدت إلى إقامة صناعة معلوماتية تنافسية.

خصوصا بعد ما تبين ان معظم التجارب الدولية التنموية التي تنطلق من سياسات التنمية المستدامة أو رأس المال الاجتماعي في ذاتها غير كافية، لذا أخذت العديد من الدول تستجيب للتحول من سياسات تنموية تعتمد على تكثيف العمل أو الرأس المال المادي الى سياسات بديلة تعتمد بشكل أساسي على المعلومات وتكثيف المعرفة، مما أسهمت الى احداث تنمية حضرية قائمة على المعرفة ومدن المعرفة ومجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، باعتبار أن المعرفة شريان حياة المجتمعات ومصدر قوة الأفراد والمؤسسات والحكومات.

ويشهد التاريخ في هذا السياق ان الرغبة الجامحة للإنسان للسيطرة على المعرفة والعمل على ابتكار الجديد منها من أجل الوصول لحياة أفضل. كما تطور الاهتمام بها وازداد مع تقدم الحياة عبر العصور وتطور أدوات واليات المجتمعات ولأهمية المعرفة في مصير المجتمعات وارتقاءها رفع العالم شعار مجتمعات المعرفة وللتعبير عن مرحلة اقتصادية جديدة سلك العالم مسلكاً جديداً

أطلق عليه الاقتصاد القائم على المعرفة ومن أجل وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية على المستويين المؤسسي والمجتمعي عبر الباحثون عن فكر جديد وآليات عملية مبتكرة للتنمية وعرفت بالتنمية القائمة على المعرفة.¹⁴

في هذا الصدد يُعدّ النظر إلى المستقبل هو أساس نجاح مؤسسات المعلومات في أداء عملها وفي خدمة المستفيدين منها . وعندما يكون النظر إلى المستقبل ليس على المستوى المطلوب في مؤسسات المعلومات معنى ذلك وجود خلل في التخطيط الاستراتيجي اذ ان هذا الأخير لا بد ان يكون على المستوى المجتمعي ، لذا تحرص الاتحادات والجمعيات الدولية والوطنية في قطاع خدمات المعلومات – كقطاع فرعي من القطاعات الرئيسة للمعلومات على تقديم عدد من الأنشطة والخدمات يحكمها في ذلك رؤاها وخططها الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الدولي للمكتبات والمعلومات (الافلا) لديه خطة استراتيجية للفترة من 2019-2024، وتؤكد والتزامها بأهداف التنمية المستدامة كما حددته الأمم المتحدة. حيث يضم الاتجاه الاستراتيجي المبادرات الرئيسة التي تظهر قدرة المكتبات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أبرز الجمعيات المهنية التي اهتمت بالخطط الاستراتيجية، الجمعية الأمريكية للمكتبات، والجمعية الأسترالية للمكتبات والمعلومات.¹⁵

اذ ان للمؤسسات المعلومات أدوارا منتظرة لدعم عملية التخطيط الاستراتيجي وتوجيه الرؤية التنموية للدولة والتغلب على التحديات حيث يوفر بنية أساسية للمعلومات ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة، اذ انها القلب النابض بالعلم والمعرفة وهي من مؤسسات الدولة المهمة التي يستفاد منها جميع افراد المجتمع ومؤسساته، فهي الداعم الرئيسي للتحقيق والبحث العلمي ومحو الامية المعلوماتية والتي تؤدي الى نشر الثقافة وتطور وتنمية المجتمع وتقدمه، خصوصا وان التخطيط الاستراتيجي لخدمات المعلومات عندما يكون على المستوى الوطني، من شأنه المساعدة في تحديد مسار العمل في مؤسسات المعلومات، وفي تطوير النتائج المرجوة من وجود مؤسسات المعلومات وبالتالي يؤدي الى تحسين نوعية القرارات ويسهم في حل المشاكل.¹⁶

وبالعودة للحديث على المستوى المحوري – المؤسسي- فان الاستراتيجيات تُعد جزءاً هاماً من مؤسسة المعلومات خصوصا عندما أدركت انه مع التعقد الشديد في بيئة العمل والتطورات المتسارعة في جوانب الحياة المختلفة ، لا بد من أسلوب إداري يساعد على النظر إلى المستقبل بصورة أكثر دقة وانتظاما، بعد ما أصبحت تشهد تغيرات شديدة في البيئة التي تعمل بها في ظل

تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار التعلم الإلكتروني والتعليم عن بُعد وتطور أجيال الويب 2.0 وظهور المكتبة 2.0 والوصول الحر لمصادر المعلومات والبرمجيات المفتوحة وغيرها من الخدمات والتطبيقات الرقمية ، والتي أدت إلى ضرورة استجابتها لمتطلبات التغيير المستمر للخطط بما يستجيب للظروف المتغيرة والمتمثلة في التخطيط الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحديد أهدافها ومن ثم وضع الخطط المناسبة لإنجازها ومن ثم تخصيص الإمكانيات المطلوبة للإنجاز.¹⁷

ثانياً: استنباط دور تكامل الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في تحقيق الرؤى التنموية

انطلاقاً من ان المعلومات أصبحت سلعة استراتيجية يمكن من طريقها ان تحتل الدولة مكانة رفيعة وراقية بين دول العالم، إذ إن نهضة ورفق وتقدم المجتمعات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الوطنية المعلومات التي تعكس اهتمامها ووعيها بالمعلومات والمعلوماتية كصناعة واعدة وهي أساس المجتمع المعرفي المعاصر، لذا لا بد من توجيه كل الاهتمام والعناية نحوها بكل السبل والوسائل.

أود تذكير القارئ المتابع للتنبه بيل جيتس في العقد الأخير من القرن الماضي والذي مفاده: ان الثورة المعرفية في بداياتها وخلال السنوات القليلة القادمة سيكون هنالك قرارات كبرى سيتعين على الحكومات والشركات والأفراد اتخاذها وسيكون لهذه القرارات أثرها في مستقبل الدول والمجتمعات، كما يحذر من السلبيات التي قد تنجم عن ذلك اذ لم تفتن الدول باكراً وتدارك الأمر وتعمل بشكل جدي على إعادة تنظيم مؤسساتها وهيكلتها من خلال رسم الاستراتيجيات وصياغة السياسات¹⁸

لا يخفى على المتابع للتطورات ما آلت اليه مؤخراً معايير تقدم وتخلف الدول، التي باتت تُقاس تبعاً لمستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح المؤشر الأساسي هو المعرفة والابداع والابتكار، وتبدلت مصادر الثروة من مادية الى معرفية او فكرية، وأضحى الاقتصاد معتمداً على الموارد المعرفية وعلى التقدم التكنولوجي واستثمار الرأسمال البشري بدلاً من الاقتصاد التقليدي المعتمد على الموارد الطبيعية.

وفي هذا الصدد شهد اقتصاد المعرفة كمفهوم تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت وظهور التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني... الخ. وإزاء ذلك فان اقتصاد المعرفة يقوم بشكل اساسي على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى

معرفة وحكمة¹⁹. ولعل جميعها ليست بعيدة عن أروقة مؤسسات او مرافق المعلومات على اختلاف أنواعها واشكالها ومستوياتها بطبيعة الحال.

وللأهمية اود التنويه لعدم الاعتقاد بان حدود السياسة الوطنية للمعلومات تقف عند تنظيم مجال التوثيق وتبادل المعلومات، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات التنموية بل والسياسة العليا للمجتمع ككل، ولعل من هنا جاءت ضرورة الاهتمام بمراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتوفير نظم معلومات من اجل بلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي بثبات. لذا تُعد دراسة السياسات المعلوماتية في بداية الامر أداة منطقية لقياس تطور البنية التحتية للمجتمع، اذ انها تزود القائمين بمسؤولية ذلك، وبالقدرة على المقارنة بين مختلف المستويات التطورية ومدى تكيفها مع معطيات المجتمع الدولي ومتطلبات الاقتصاد المعرفي.²⁰

من الملاحظ على معظم المجتمعات المتقدمة والاقبل تقدما، توليها كلاً حسب إمكانياته وقدرته، لمسألة الاستراتيجية أقصى درجات الاهتمام، حيث يلاحظ على الأولى العمل على تحديثها دورياً وإعادة النظر فيها بمشاركة كافة القطاعات المجتمعية بهدف المحافظة على درجة تقدمها ورقمها، بينما الثانية تعمل قدر إمكانياتها على مضاعفة اهتمامها وعنايتها بصياغة الاستراتيجية وتوجيه قاطرة التنمية والتطوير في القطاعات المجتمعية المختلفة، من أجل التقاط العناصر المشتركة لذلك التنوع والتشعب والاختلاف بين طبيعة قطاعات المجتمع والفوارق في الموارد والإمكانيات للمناطق المختلفة على مستوى البلد، فمن الناحية المنهجية يفترض التوازن الموضوعي بين الشمولية والتفصيل.

ويُعد ربط الاستراتيجية بالخطط التنموية على وجه التحديد التربوية والاقتصادية والاجتماعية في غاية الأهمية. فعملية التنمية عملية حضارية شاملة تهدف إلى ترقية مستوى الحياة مادياً ومعنوياً، ولرأب الصدع التنموي الحاصل في المناطق الريفية والنائية، إذ يلاحظ في معظمها تسعى لمحاولة جذب عناصر التنمية والتقدم من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمناطق النائية إذ من غير المعقول تصور مجتمع عصري دون أن يعتمد اعتماداً أساساً على تداول المعلومات واستخدام النظم الشبكية الاتصالية في مختلف المناطق الحضرية والريفية.

اذ ان قضية أو مسألة الاستراتيجية للدول الأقل تقدماً مسألة مصيرية على عكس الدول المتقدمة، التي تعيش واقع الاقتصاد المعرفي، بينما الأمر يكون مختلفاً تماماً فالدول الأقل تقدماً تعاني من عدم توافر أبسط المقومات المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في الإدراك والوعي

بأهمية المعلومات وارتباطها وعلاقتها بكافة القطاعات المجتمعية والاستيعاب المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي يترتب على ذلك تحديات وصعوبات دمج هذه التكنولوجيا في بنية النظم المؤسسية الأمر الذي يجعل من مسألة الاستراتيجية ليست بالأمر الهين والسهل.²¹

يجدر بالذكر أن البنية الأساسية تشكل القاعدة لخلق المناخ الذي في ظله تتحقق الرؤى التنموية حيث تم يتم تطوير الصحة والتعليم والغذاء وكل تلك المقومات اللازمة لتحسين حياة الفرد وتلبية احتياجاته، فمثلا وجود كابل من الألياف الضوئية لن يطعم طفلا جائعا ولكنه حتما سوف يساعد في تطوير البيئة التي تسمح له بحاضر ومستقبل أفضل، لأن البيئة الأساسية الجيدة تتيح أدوات عامة يمكنها من التأثير والتغيير في المفاهيم المختلفة لتخرج أنماطا جديدة مثل التعليم والتجارة والحكومة الإلكترونية... الخ، وأن مثل هذه المفاهيم تمثل قمة الهرم الذي تمثل البنية الأساسية قاعدته²²

من المفيد تذكير القارئ بجهود اليونيسكو وإدراجها للثقافة كركيزة رابعة للتنمية المستدامة، الأمر الذي شكل منعطفا جديدا اعطى الشرعية للباحثين في هذا المجال للدراسة والبحث، إذ يعتبر موضوع الثقافة وعلاقته بالتنمية المستدامة من الدراسات المعمقة المتشعبة التي قد يصعب التأصيل لها خاصة عند الحديث عن الثقافة في المجتمعات العربية، وفي هذا السياق يلزم النظر للتنمية على انها توسيع الخيارات للجميع من جهة اتاحة الوصول للوظائف مثلا كفرص، والقدرة على تطوير امكاناتهم الخاصة.²³

في هذا الصدد قد أصدرت اليونيسكو تقريراً يحمل عنوان " الثقافة المستقبل الحضري " حيث يركز على صيانة التراث الحضري والمحافظة عليه وادارته وكذلك يتطرق التقرير الى تنمية الصناعات الثقافية والابداعية وتؤكد على الدور الحاسم للثقافة في بلوغ الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة الرامي الى العمل على ان تكون المدن والمؤسسات مفتوحة للجميع، وتسير معظم دول العالم نحو العمل على تطوير معايير تدعم توافر المكتبات الخضراء، وبالنسبة للدول التي تعيش ظروفا اقتصادية متوسطة فانها تواجه صعوبة في توفير المخصصات المالية الكافية ، الأمر الذي يلزم الانتباه لأدوارها وتفعيل مكانتها في السياسة او الاستراتيجية الوطنية كوسيط ثقافي ومعرفي حضاري.²⁴

لعل ذلك يستدعي ضرورة حشد كافة الطاقات والإمكانيات من أجل توافر الاستراتيجية الوطنية لتكفل تحقيق التنمية المستدامة، وأن ما يؤكد ذلك أنه لا يمكن للمجتمعات اتخاذ القرار السليم

سياسيا واقتصادياً... الخ دون وجود سياسات ونظم للمعلومات التي تتجسد في مرافق او مؤسسات المعلومات، وأن ذلك يعد أشبه بالخطوات الإجبارية من اجل اجتيازها وبلوغ الغايات، إذ لا يصح حتى التساؤل عن جدوى عبورها بل يجب التساؤل عن كيفية العبور لضمان تنفيذها بأيسر السبل وأقصرها وأقلها كلفة وأكثرها مردوداً، ويعد هذا من أولويات نقاط الانطلاق، كما سيوضح للقارئ لاحقاً.

لذا فان الاستراتيجية تعطي رؤية واضحة وبرامج ملموسة، لما ينبغي أن يكون على أرض الواقع انطلاقاً مما هو كائن بصورة تراعي فيها التطورات وتدرس أبعادها لتتدخل في توجيهها نحو الأفضل، وبالتالي فهي ليست عملاً نظرياً، ينجز من قبل المنظرين والخبراء بل يتم من خلال معطيات واقعية من أجل قابلية تنفيذها، لذا فإن تحديد مرحلة الإنجاز في إطار سلم الأولويات²⁵ يبين للمخططين الإمكانيات المتوافرة والمطلوبة للأداء العملي والعمل على توفيره وأن الربط بين الاستراتيجيات والسياسات في كافة المجالات من حيث التنظيم والتنسيق والتمويل وكذلك التدريب والتأهيل تعد جميعها مطالب أولية .

واضافة لما تقدم ضرورة توفير استراتيجية للمعلومات لأن وجود استراتيجية تنموية مستدامة تعنى ضرورة التعامل افتراضياً. وكل ذلك تستدعي الترابط والتكامل في الاستراتيجيات والسياسات والعمل على توطين التكنولوجيا وليس نقلها فحسب، وتبرز في هذا المنعطف قضية الغزو الثقافي والفجوة الرقمية وما الى ذلك من قضايا فكرية شائكة تقترن بوضع الاستراتيجية والسياسة الوطنية للمعلومات، وتعتبر الدول النامية والعربية على وجه الخصوص أكثر بلاد العالم تأثراً بها.

حيث يجد المخططون للسياسات أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه، الأمر الذي يجعل الدول في منعطف حرج من حيث حاجتها لسياسة تؤهلها للحاق بركب التطور ودفع مسيرة التنمية المستدامة، وبين مخالب هذا الانفتاح المتمثل في سيل متدفق غير منضبط من المعلومات يتخلل النسق المجتمعي ويشوه معالمه²⁶ وهذا يؤدي إلى تعميق وغرس تلك المخالب في أعماق النظام المجتمعي. كنتيجة طبيعية لغياب الاستراتيجيات والسياسات وحتى في حالة وجودها، فإن عدم التنسيق فيما بينها يؤدي إلى تداخل شديد وتكرار بين الخطط القطاعية والاتصالية والإعلامية والتربوية التعليمية ، مما يضعف من قطاع البحوث والتطوير، وأن هذا الأخير يعتبر في غاية الأهمية ويلاحظ إهماله أو إغفاله في معظم مخططات الدول الأقل تقدماً، ولعل هذا ما يؤدي إلى زيادة تعميق الفجوة ربما ذلك راجعاً لارتفاع كلفة البحوث والتطوير وكونها بعيدة المدى الأمر الذي

يطيل من فترة العائد الاستثماري ويجعلها لا تحظى بالأولوية الواجبة من قبل معظم الدول الأقل تقدماً.

إن تكامل الاستراتيجيات والسياسات التي تترجم الواقع الفعلي وطموحاته إلى رؤى استشرافية تتجسد في خطط ومشاريع آنية ومستقبلية، كصناعة المعلومات والمحتوى ومشاريع تنمية قطاعية وتنظيمات ثقافية لنشر الوعي أو التوعية بأهمية عصر المعلومات وأدواته، وزيادة إعداد المستخدمين للإنترنت وتأسيس مراكز للبحوث والتطوير. إضافة لمعاهد التدريب والتأهيل ومراكز التوثيق والأرشفة الإلكترونية ودعم كل ذلك من قبل مؤسسات التمويل²⁷ لا شك يتحقق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والدخول بثبات لمجتمع المعرفة معتمداً على الاقتصاد المعرفي وقادراً على المنافسة والتميز.

كمطالب أولية لا بد من التركيز على البعد التنموي الاجتماعي من أجل الابتعاد عن التبعية وإحداث نهضة وتقدم شامل، والبعد الثقافي من خلال تفصيل دور الثقافة في خدمة التنمية المستدامة والعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية، إضافة إلى البعد الأخلاقي الذي يتضمن مبدأ التوفيق بين الخصوصية الشخصية والأمن المجتمعي في ظل الشفافية، والاهتمام بالبعد الاقتصادي وهذا يعكس الخطط والمشاريع الاتصالية الخدمية التي تؤدي إلى تطوير ارتفاع نسب الكثافة المعلوماتية (انسياب وتداول وإنتاج المعرفة)، وأخيراً البعد السياسي المتضمن التعاون الإقليمي والدولي وإرساء مجتمع ذي طابع استراتيجي يعتمد بالأساس على قدرة البلدان على التكتل للمحافظة على قواسمها المشتركة²⁸ فمنذ مطلع الألفية يعد عدم اكتمال السياسات وغياب الرؤى الاستراتيجية يؤدي إلى إعاقة نشر المعرفة وعدم إرساء قواعد متينة في مجالات مجتمعية عدة، كالعليم والإعلام والثقافة والاتصال... الخ، الأمر الذي يجعل هذه المجالات غير فعالة بشكل مؤثر في تهيئة المناخ الثقافي والعلمي لإنتاج المعرفة، إذ إن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز في مجالات نشر المعرفة المختلفة يعد مفتاحاً حقيقياً لإرساء أسس مجتمع المعرفة المنشودة.²⁹

إن المشاهد الإصلاحية وما يتعلق بها من تواصل لتطوير الأنساق المجتمعية (الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي) يؤكد تكامل وترابط الاستراتيجيات والسياسات. ولعل ما يجعل من التطبيقات الإنمائية خلال السنوات الأخيرة المتبنى من قبل العديد من الدول العربية وليبيا على وجه التحديد، أشبه ما تكون بالوصفات المسكنة، هو كثرة الجدل حول مصداقيتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي والتكاليف الاجتماعية الباهظة الناتجة عن تطبيقها، على الرغم من أن هناك شبه إجماع على الخيار الاستباقي، إلا أن الطريق ليس سهلاً وسالكاً وسط كل هذه

المصاعب والتحديات، إذ إن العديد من الدول تشق طريقها لتلمس طريق النجاة لتحقيق الرفاه والتقدم. ولعل السبيل لذلك يكون من طريق بنقل التكنولوجيا أولاً وتوظيفها وتوظيفها، ومن ثم الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي (قطاع البحوث والتطوير)، ودون شك سينعكس بطبيعة الحال على توطين المعرفة، وتبني رسم السياسات والتخطيط للاستراتيجيات، بمعنى وضع آليات تيسر الانطلاق عبرها في ضوء استراتيجية شاملة تراعي الظروف المجتمعية³⁰

رابعاً: استشراف رؤية لسياسة وطنية للمعلومات كمؤشر لمعالم مجتمع المعرفة في ليبيا

الواقع إن وضع رؤية وطنية للمعلومات والمعرفة بشكل متجدد في تاريخ النظام المؤسسي بالدولة ونسيج المجتمعي له آثاره وابعاده بطبيعة الحال، إنما هو من الضرورة بمكان ومن الأهمية لأي مجتمع يتطلع إلى التقدم والتواصل مع العالم المحيط به، لأن في ذلك ما يجعل الخطط التنموية مبنية على أساس متين من ناحية، ويمهد الطريق أمام الدولة ليصبح لها مكان في منظومة الاقتصاد المعرفي من ناحية أخرى.

لعله من المفيد والمجدي في هذا المقام استعراض الازهاصات المتعثرة لملاحج مجتمع المعرفة في ليبيا التي قد لا تتعدى بعض المحاولات المبتورة والمتعثرة، إذ انه من الأساس لا يمكن للسياسة الوطنية للمعلومات أن يكتب لها النجاح وهي في شكلها التنظيري لا تتعدى مرحلة القول للفعل، وقد يرجع ذلك لأسباب تراكمية وتراتبية عديدة.

قد يساور كاتبة هذه السطور بعض الشك، بان الورقة البحثية الحالية تفلح في التمكن من حصرها ام انها مازالت تحتاج لمزيد من التأمل والاستقراء من طريق دراسات وبحوث عدة تتناول زواياها وجوانب بحثية قد تخرج عن الاهداف والحدود الموضوعية التخصصية لهذه الورقة البحثية، نظرا لتشعب او تداخل وتكامل روابط وعلاقات الموضوع التي لا تخفى على القارئ المتبع للتطورات والمتعايش مع الاحداث.

لذا يمكننا الانطلاق من التداخل والترابط الوثيق في علاقات ومكونات السياسة الوطنية للمعلومات التي تتصل بقطاع المعلومات من ناحية فروع الخمسة، (التعليم، البحوث والتنمية، الاتصالات، الحواسيب، وخدمات المعلومات)، يُلاحظ ان هذه الأخيرة لها دورا هاما في خلق الوعي بأهمية المعلومات وترسيخ قيمة المعلومات وخلق المعرفة.

وعلى الرغم من أن الغايات والأهداف تكاد تكون متشابهة بين الدول، إلا أن أوجه الاختلاف في منهجيات التخطيط وآليات التنفيذ، وذلك راجع إلى طبيعة مستوى تطور الأنظمة المجتمعية، ولعل من الجدير بالملاحظة إن الإطار التشريعي للمعلومات في ليبيا يمتد جذوره الزمنية لمنتصف ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي يجعله على المستوى التشريعي العربي من الأطر التشريعية الجيدة إذا ما قورن بغيره من التشريعات الدولية.

ولكن عند مقارنة ما تم تنفيذه على أرض الواقع في تلك الفترة مع مختلف النماذج المجتمعية على سبيل المثال لا الحصر في حركة الإصلاح الإداري وإنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء في مصر، كذلك فترة إنشاء النظام الوطني للمعلومات بالأردن التي تميزت بوجود الدراسة والتخطيط للتشريع والسياسة للنظام الوطني للمعلومات قبل تأسيس الجهاز الراعي للمعلومات، حيث إن الفترة (1985-1993) تميزت فيها الأردن بالدراسة المتأنية والتخطيط الشامل، بينما الأمر في ليبيا اثناء تلك السنوات تميز بسرعة التخطيط والتأسيس وبطء الإنجاز وتعثر التنفيذ للمهام والواجبات.

لا يخفى على المتتبع أن فكرة الاهتمام بالمعلومات وتأسيس نظم وقواعد معلوماتية كإرهاصات للسياسة الوطنية للمعلومات وأجهزة راعية لهذا المجال، والعمل من أجل الارتقاء به كقطاع قائد لباقي القطاعات المجتمعية، قد انبثقت من الاهتمام بالعلوم والتقنية كأساس لإنشاء جهاز معلوماتي سواء كان وزارة أم هيئة أم مركز أم مجلس حسب طبيعة تركيبة الدولة وأنساقها المجتمعية، إضافة لاهتمام كافة الدول بتركيز اهتمامها على التنسيق والتكامل الاستراتيجي في السياسات والخطط وفطنتها للجوانب المتعددة لمجال المعلومات، والعمل على تكامل كافة تلك الجوانب بتأسيس نظم مؤسسية تجمع مثلاً بين العلوم والتقنية من جهة وبين كل من الاتصالات أو المعلومات أو التجارة أو الإعلام أو الصناعة... الخ من جهة أخرى، مع العمل على تغذية كل ذلك ودعمه بالبحث العلمي ومسايرته للتطوير.

في هذا الصدد أوضحت نتائج دراسة ميدانية عن الحالة الليبية أن جانب العلوم والتكنولوجيا مغيب منذ بدايات ميلاد فكرة النظام الوطني للمعلومات، ولعل في هذا الإهمال لجانب العلوم والتكنولوجيا "بيت القصيد" الذي أدى إلى تعثر النظام الوطني للمعلومات في ليبيا، وبالتالي فإن النشأة الطبيعية للنظم الوطنية للمعلوماتية كما تعكسها التجارب الدولية، تستوجب أن تكون في أحضان العلوم والتكنولوجيا نظراً لتداخل هذه الأخيرة بكافة الجوانب المجتمعية بما فيها الاقتصادية والاجتماعية.³¹

في الواقع لم تكن هناك خطة علمية واضحة المعالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، بل جملة جهود فردية أشبه بالارتجالية نجم عنها ثنائية واضحة وحواجز متحجرة بين التخطيط والتنفيذ، إضافة لضعف المتابعة وهنالك من يرى الفشل والتعثّر في التشريع والتخطيط في حين يذهب البعض للاعتقاد بأن المشكلة الأساسية في التنفيذ والمتابعة والتقييم، ومن ضمن الأخطاء التي وقع فيها المخططون لأسس النظام الوطني للمعلومات هي وضع خطط يتم تنفيذها من قبل جهة مؤسسية مركزية واحدة، بحيث لم تراعى التطورات المستقبلية واعتبار المعلومات متعددة الجوانب، أي بمعنى أدق بفرضية ضمنية مفادها أن جميع الخطط لتطبيق وتطوير النظام يمكن إنجازها من خلال بنية إدارية واحدة للنظام الوطني للمعلومات.

إذ أنه ليس من الصعوبة استصدار التشريعات وتأسيس الهياكل الإدارية واستحداث إدارات أفقية وتحديد مسؤوليات وصلاحيات فنية، كما أنه من السهل شغل تلك الأجهزة الإدارية بالعناصر البشرية، ولكن يبقى قيام جهاز كفاء بالتخطيط والتنفيذ الفعلي ووضع الخطط الاستراتيجية على أسس علمية ليس بالأمر الهين والسهل الذي يتم بين عشية وضحاها، إذ أن هذا الجهاز يحتاج إلى خطة يتم بمقتضاها توفير الكفاءات اللازمة له وضمان استمرارها وتطويرها بشكل يضم كافة الاختصاصات العلمية من الاقتصاد والمعلومات والحوسيب والاتصالات والإحصاء، إضافة إلى اختصاصات العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية واللغات... الخ.

وإزاء ما تم توضيحه يلاحظ أن الأمر قد أسفر عن ضعف وهشاشة معالم السياسة الوطنية للمعلومات وافقارها للوضوح لتطبيقها والسير على مهاجها، بسبب أن هنالك أشبه بالقطيعة بين مختلف الأجهزة ذات العلاقة بالمعلوماتية سواء كانت المؤسسة المهنية أم الأكاديمية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين المتخصصين بكل من النوعين من النظم المؤسسية.

إزاء الطرح أعلاه بما فيه من إخفاقات، لا يمكن للدارس تجاهل الهيئة العامة للمعلومات ككيان مؤسسي بالدولة الليبية وجهودها خلال العقد الماضي على أقل تقدير، باعتبارها هي الجهة المخولة قانوناً بوضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للمعلومات وتطوير الإجراءات والخدمات، إذ إن المتأمل لجهودها نحو تحقيق رؤية مجتمع معلوماتي متطور يتعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات وتسخيرها في الإدارة والتعليم والصحة وجعلها واقعاً ملموساً، حيث تتمحور رسالة الهيئة في إتاحة المعلومات وتوطين تقنيات وتشريعات التعامل معها، والمساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال تقديم الخدمات الإلكترونية وتوفير

المعلومات في الوقت المناسب وبما يساهم في رسم السياسات ودعم اتخاذ القرارات، معتمده على التزامها بنشر المعرفة الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات، وتحقيق مبدأ الشراكة مع منظمات القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك تنمية وتطوير الموارد البشرية هو الأساس للتحويل إلى مجتمع المعرفة، مع التأكيد على سلوكيات العمل بروح الفريق، واحترام التشريعات والقوانين وتبني مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

يضاف الى ما تقدم ان من بين اهم أهدافها الاستراتيجية تطوير النظام الوطني للمعلومات والدفع به اتجاه الحكومة والإدارة والخدمات الإلكترونية. ووضع السياسات واللوائح الوطنية التي تضبط استخدام ومعالجة واستهلاك المعلومات في مختلف المجالات، مع استحداث إصدار التشريعات المتعلقة باستخدام وتداول المعلومات وطنياً وخاصة تلك المتعلقة بقانونية التعاملات والخدمات الإلكترونية. والعمل بمثابة المركز بضبط جودة النظم المعلوماتية وذلك بمراقبة تطبيق المواصفات والمعايير الوطنية الخاصة بقطاع المعلومات والتي تصدرها جهات وضع المعايير القياسية الوطنية. والمساهمة في تنظيم اكتساب وتصميم النظم المعلوماتية بالمؤسسات وذلك من خلال توفير وتطبيق نماذج قياس ومعايرة جاهزية المؤسسات قبل الانخراط في أي مبادرات لاكتساب النظم المعلوماتية، بمعنى تعمل كمؤسسة خبرة لتوفير الاستشارات للجهات الوطنية في كل ما يتعلق بالشؤون المعلوماتية في البلد.

تتمثل أهم مهامها الرئيسية فيما يلي:

تنفيذ أحكام القانون رقم (4) لسنة 1990 ميلادي بشأن "النظام الوطني للمعلومات والتوثيق" والقانون رقم (8) لسنة 2014 ميلادي بشأن "الرقم الوطني" أو غيرها من القوانين ذات العلاقة بهذا المجال، واقتراح التشريعات اللازمة لتطبيقها بما يكفل تحقيق الأهداف التي صدرت من أجلها، كذلك وضع ومتابعة تنفيذ السياسات العامة والخطط الاستراتيجية الوطنية في مجال المعلومات والمعلوماتية، وتقويم ما تم تحقيقه من تقدم تنموي في مجال المعلومات من خطط متوسطة وطويلة المدى، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تمشياً مع أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.

إضافة لذلك سعيها نحو العمل على نقل وتوطين التقنيات ذات العلاقة بمجال المعلومات واكتساب القدرات المعرفية بما يعزز قدرات حماية الأمن القومي المعلوماتي، وتبني واتباع أفضل المعايير المعتمدة دولياً، ونشر الوعي المعلوماتي والمعرفي ووضع الأسس الإرشادية والمعايير والمنهجيات النمطية الموحدة بين مختلف مؤسسات الدولة وكافة شرائح المجتمع، والمساهمة في

كل ما من شأنه تنمية حركة المعلومات والتوثيق، مع العمل على تطوير قاعدة البيانات الوطنية وبناء منظومة للروابط المعرفية على كافة المستويات لذا فإنها من أجل الرفع من مستوى وجودة تقديم الخدمة للمواطن والجهات العامة والخاصة، تسعى الهيئة العامة للمعلومات للمساهمة في عدة قضايا من بين أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1- تطوير مفاهيم وأنظمة الخدمات الإلكترونية والمشاركة في تفعيل مبادرات التحول الرقمي بمؤسسات الدولة.
- 2- الحفاظ على الذاكرة الوطنية من خلال إنشاء وتطوير قواعد ومصادر المعلومات الوطنية في مختلف المجالات.
- 3- اقتناء وتوظيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات والتطبيقات البرمجية المعيارية والنظم الشاملة مثل "نظم المعلومات الجغرافية" و"نظم تخطيط موارد المؤسسة" بما يخدم التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال المعلومات.
- 4- إعداد الدليل الخاص بالنظام الوطني للمعلومات والتوثيق لضمان دقة وتكامل محتواه وتأمين تدفق البيانات والمعلومات بين مختلف مراكزه
- 5- إنشاء مستودعات وبنوك المعلومات وفقاً للأسس والأساليب والوسائل العلمية الحديثة وجعلها في متناول الجهات العامة والخاصة، وبناء أدوات الاستعلام عليها لتوفير الدعم المعرفي اللازم لمتخذي القرار.
- 6- تشكيل لجان وفرق عمل فنية وعلمية (دائمة ومؤقتة) تسند إليها مهام الدراسة والبحث واقتراح الاستراتيجيات اللازمة، والاستعانة ببيوت الخبرة والمراكز البحثية الوطنية والدولية والخبراء والكوادر المحلية والأجنبية.
- 7- إعداد وإصدار التقارير والأدلة والبحوث والدراسات الوطنية ذات الصبغة الاستراتيجية مثل "دليل المؤشرات الوطنية" و"تقرير التنمية البشرية".
- 8- تيسير مهام الدارسين والباحث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية وغيرها بما يتواءم مع معايير الإدارة العلمية في مجال البحوث والدراسات.

9- إنشاء وإدارة وحماية "الشبكة الوطنية لتبادل البيانات" بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة المالكة للبنية التحتية لوسائط الاتصالات، وتفعيل الربط الإلكتروني بين قاعدة البيانات الوطنية وباقي مصادر البيانات بالدولة.

10- تنفيذ برامج التأهيل ورفع الكفاءة والتطوير لغرض بناء القدرات الإدارية والفنية والمؤسسية للعاملين بالهيئة وتمكينهم من أداء الأعمال المناطة بهم على أكبر قدر من الكفاءة والفعالية والجودة.

11- المشاركة مع الجهات ذات العلاقة بنشاط الهيئة في إنشاء وتسيير وتوظيف بني تحتية وأنظمة ذات صبغة وطنية في مختلف النشاطات المتعلقة بمجال المعلومات.

12- التنسيق مع كافة مؤسسات الدولة لضمان تزويدها بالبيانات اللازمة لتطبيقاتها الإلكترونية من خلال ربط أنظمتها بقاعدة البيانات الوطنية وفق حقوق وصول مؤمنة وفعالة.

13- بناء جسور التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والمهنية ذات العلاقة بنشاط الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً لغرض تبادل الخبرات والتجارب وبناء القدرات وتطوير أساليب تنفيذ الأعمال بالهيئة.

14- عقد الاتفاقيات الشاملة مع المصنعين والمزودين الأساسيين في مجال المعلوماتية ونظم المعلومات لتغطية احتياجات مؤسسات الدولة من تراخيص حق استخدام واتفاقيات الصيانة والدعم الفني بما يتيح إمكانية تحسين جودة الخدمة وخفض التكلفة

وتجسيدا لرؤيتها في بناء مجتمع المعرفة، تنفذ الهيئة العامة للمعلومات في الآونة الأخيرة العديد من المشاريع المعلوماتية الاستراتيجية والتنظيمية ذات العلاقة المباشرة بتطوير وتحديث النظام الوطني للمعلومات وإنشاء بيئة رقمية وطنية ذكية للمعلومات والخدمات والتعاملات الإلكترونية وصولاً لمجتمع معلوماتي يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والفاعلية فان اهم مشروع بوابة ليبيا الإلكترونية للمعلومات، المشاريع مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية.(LSDI) ، مشروع سلسلة أطلس ليبيا للبيانات القطاعية، مشروع دليل المؤشرات الوطنية، مشروع مكتبة الهيئة الإلكترونية.

الحقيقة بعد الطرح أعلاه وما رافقه من التحليل لا خوف لدي كباحثة تمتلك خبرة متواضعة في هذا المجال، من الاعتراف والتسليم بانه ليس من السهل الحكم على نجاحها بكفاءة او اخفاقها، في كل ما سبق عرضه وسرده من مهام واهداف تسعى جاهده لتحقيقها، اذ ان من المنطقي كل تلك

المهام والخدمات لا يتسنى تحقيقها وتقديمها بمفردها، وإنما يتطلب وجود رعاية وإشراف من جهات عليا بالدولة الليبية، إضافة لتكامل الأدوار وتنسيق المهام بطبيعة الحال مع مرافق المعلومات بمختلف أنواعها نظرا لعلاقتها الوثيقة بذلك كما سبق واشرنا في أكثر من موضع. إضافة للاتفاقيات البنينة بالمؤسسات الخدمية والإنتاجية ذات العلاقة بالدولة الليبية.

ولعل ذلك ما يؤكد على ضرورة الحاجة لدراسات وبحوث علمية ميدانية موجهة من قبل مؤسسات أكاديمية كأطروحات دكتوراة أو حتى رسائل ماجستير، عن مدى تحقيقها لأهدافها ومهامها، ومدى توافر خبرات ومهارات ذات كفاءات عالية قادرة على تقديم خدمات معلوماتية للمستفيدين من صانعي القرار والباحثين والدارسين وتأسيس قواعد المعلومات وتنظيمها ومتابعتها، من أجل بناء مجتمع المعرفة المنشود.

وباعتبار أن منهجية هذه الورقة البحثية تعتمد على التحليل واستقراء الأوضاع الراهنة من أجل الاستنباط للأسباب ومن ثم يتسنى تأطير التطلعات المستقبلية. ولأن إشكالية الدراسة تكمن بشكل أساسي في غياب مؤسسات -إنتاج وتنظيم وتقديم الخدمات وتعليم وتأهيل -المعلومات والمعرفة واغفال أهمية أدوارها في ليبيا بالصورة التي ينبغي أن تكون.

لذا فإن غياب دور مؤسسات -إنتاج وتنظيم وتقديم خدمات المعلومات وتعليم وتأهيل علوم المعلومات. قد يرجع سبب غياب دور تلك المؤسسات لعدم وجود سياسة وطنية للمعلومات بالمفهوم العلمي، وأن ما هو موجود مجرد ملامح تتمثل في بعض المحاولات المبتورة والمتعثرة، التي لا ترتقي لمرحلة السياسة بمفهومها العلمي والعملي. وحتى لو اعتبرنا جدلا تلك الملامح سياسة وأنه لم يغفل عنها المخططون خلال العقود القليلة الماضية، فإنه مازالت المشكلة قائمة وتكمن في التنفيذ وتعثر جدية المتابعة، نهيك عن أنها تفتقر لتكامل مع غيرها من السياسات المجتمعية هذا ما جعلها مبتورة ومتعثرة.

اذ لا يخفى على القارئ المتأمل ملاحظة غياب ارتباط السياسة الوطنية للمعلومات مع باقي السياسات المجتمعية الأخرى التربوية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فمن أجل أن يكون لقطاع المعلومات في الدولة قوة ومكانة بارزة. وكما يعلم الجميع أهمية أن يكون قطاع المعلومات قطاعا قائدا لباقي القطاعات المجتمعية، ومن الممكن إجمال الخطوات العملية التي يتوجب القيام بها من أجل ترسيخ وإرساء السياسة الوطنية للمعلومات بشكل يدعم الخطط والرؤى التنموية.

أن قضية التخطيط والاستعداد لإيجاد آليات تنفيذية تعتبر خطوات أولية لمدخل مجتمع المعرفة، وأن التوجه المستقبلي لذلك المجتمع يتضمن تحولات عدة تستوجب جملة إجراءات بمثابة صمام الأمان للمحافظة على خصائص الثقافية والحضارية. فالتأمل لتطورات العصر بصورة جيدة لا يستطيع أن يتخيل أي شكل من أشكال فعاليات المجتمع المعرفي دون أن يعتمد اعتماداً أساسياً على سياسات واستراتيجيات معلوماتية.

في هذه السياق اود التنبيه على أن المعلوماتية والعملية التنموية متلازمان للدخول بثبات لعصر تهيمن عليه المعرفة بكل صورها، ولا يتسنى ذلك إلا بإعادة هيكله النظم المؤسسية والعمل على توفير البيئات التشريعية والتنظيمية والتمكينية، ولعله في هذا المنعطف تتضح ضرورة صياغة استراتيجية تنموية وسياسة معلوماتية متكاملة تستهدف تنظيم واستثمار جملة الموارد الفكرية والتنظيمية والتقنية.

إذ من المجدي إنجاز الأصح بدلا من الصحيح من اجل العبور بأيسر السبل وأقصرها وأقلها كلفة وأكثرها مردوداً ، من طريق وضع آلية مشتركة تحت رعاية وإشراف مؤسسة عليا رسمية بالدولة مع مراعاة التنسيق في المهام والواجبات بشكل يحد من الازدواجية، ويعمل على تحقيق التكامل الأدوار من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية والرفاه الاجتماعي، بمعنى ادق إعادة هيكله الاتصالات ودمجها مع المعلومات لخلق قطاع معلومات يكون قائدا لباقي القطاعات بالدولة ويتم تحديد المؤسسات التابعة إليها، بمعنى ينبغي أن تدمج المعلومات مع الاتصالات، في شكل وزارة للاتصالات والمعلومات وتكون أنشطتها ذات شقين اتصالي ومعلوماتي، من أجل صياغة سياسة وطنية للمعلومات في ضوء العلوم والتقنية، وإرساء بنية أساسية وطنية للمعلومات.

حيث تعد هذه -الوزارة- بمثابة الآليات التنفيذية، بينما الأدوات التخطيطية تتم بالمشاركة وتشكيل لجنة استشارية تشمل كافة الخبراء من مختلف التخصصات القطاعية الإنتاجية والخدمية، إضافة للخبراء في التخصصات الرئيسة لفروع قطاع المعلومات (التعليم، البحوث والتنمية، الاتصالات، الحواسيب، خدمات المعلومات)³². وتوجيه اهتمامهم كمطالب اوليه بتنمية الموارد البشرية (تعليم وتدريب مستمرين)، والاهتمام بالبحث العلمي (البحوث والتطوير)، وتوجيه اهتمام مؤسسات الدولة بالمحتوى المعلوماتي الرقمي، كذلك الاهتمام بقضية الملكية الفكرية، من اجل ان تبرز ملامح مجتمع المعرفة.

لعل ما يؤكد صحة ومصداقية الطرح أعلاه أن التخطيط الاستراتيجي كما سبق الإشارة إليه، ليس إعجازاً أو إلهاماً يقوم به فرد ما، مديراً كان أو خبيراً، وهو ليس تجربة اكتشاف أو اختراع،

بقدر ما هو فلسفة وفكر وإيمان يترجم إلى خطوات ومراحل من العمل الجماعي المنظم الذي يشارك فيها المعنيون من عدة فروع وميادين معرفية من خلال خبراتهم لضمان تعبئة الطاقات والجهود وتوظيفها بالطرق العلمية الصحيحة وفقاً للرؤية المحددة ووصولاً لتحقيق الرسالة والأهداف المستقبلية المنشودة.³³

من الجدير بالذكر أن الحديث عن وضع الرؤى التنموية والاستراتيجيات والسياسات والتخطيط الوطني للمعلومات، جميعها ليست أوراق ربيع يأتي عليها الخريف يسقطها ويمحوها، إنما هي عمل متواصل وسياسة تراكمية تراتبية قد يتعدى تنفيذها الفصول ليستغرق السنوات للتنسيق بين مختلف المجالات والقطاعات وضمان خدمة القطاع المتنامي لتحقيق القيمة، لذا تحاول الدراسة التوصل لتوصيات ليست كجرعة علاجية بقدر ما هي آليات ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل الخروج من هذه المنعطف الحرج والمتمثلة في الآتي:-

- أن تحرص الهيئة العامة للمعلومات على إشراك الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف كمؤسسة تهتم بمهنة المعلومات على وضع خطة استراتيجية مستقبلية تهتم بتطوير المكتبات وخدمات المعلومات وتفعيل مشروع الفهرس الوطني الموحد، وتغطي فترة زمنية محددة لا تقل عن خمس سنوات مثلاً.
- على الجهات الأكاديمية كمؤسسات تعليم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف وغيرها، العمل على تشجيع الدارسين والباحثين ودعمهم لتقديم بحوث مستقبلية في هذا المجال تستند إلى المنهجية العلمية حتى يتسنى لمؤسسات المعلومات بمختلف أنواعها ومستوياتها الانتفاع منها.
- تكاثف جهود الجهات ذات العلاقة من مختلف مؤسسات الدولة بالقطاعين العام والخاص، من أجل الاهتمام بالرؤى التنموية والتفكير في تنفيذ الخطط الاستراتيجية والعمل على تنفيذها بفاعلية وفق مدد زمنية محددة، فالأمر ليس فقط وضع خطط مستقبلية وإنما القدرة على متابعة تنفيذها بكفاءة وتعديل مسارها وفقاً للتطورات.

مراجع الدراسة

1. بدر، أحمد، غندور، جلال، متولي، ناريمان . السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوروبية والأمريكية والآسيوية والأفريقية.. القاهرة: دار غريب. 2001

2. بيزان، حنان الصادق بيزان "نقل وتوطين التكنولوجيا من المنظور الاجتماعي في ظل المنافسة والاقتصاد المعرفي". - المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، مج1، ع1، أكتوبر. 2020. تاريخ الاطلاع 2022/8/10. - متاح على: https://jinfo.journals.ekb.eg/article_114718_c36a798cb3c142e8864c885ea8d5b444.pdf.
3. بيزان، حنان الصادق "الفجوة الرقمية والتخطيط للمشاريع المعلوماتية ... رؤية استشرافية". - مجلة المعلوماتية، ع34، ابريل. 2011. تاريخ الاطلاع 2012/8/1. - متاح على: http://www.informatics.gov.sa/articles/gpic1_1339572330.pdf.
4. عبد الهادي، دينا، فتحي " النظرة إلى المستقبل في مؤسسات المعلومات المصرية". - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، مج28، ع1 (يناير). 2022. تاريخ الاطلاع 2022/7/12. - متاح على: https://journals.ekb.eg/article_204920.html.
5. بيزان، حنان الصادق ب. "السياسة الوطنية للمعلومات منهجية الالفية الثالثة". - مجلة أعلم، ع1، 2007.
6. بيزان، حنان الصادق مجتمع المعلومات المستقبلي: دراسة للنظام الوطني للمعلومات بالجمهورية. - اشراف ابوبكر الهوش، اكااديمية الدراسات العليا 2005.(أطروحة الدكتوراه غير منشورة).
7. بيزان، حنان الصادق "مجتمع المعلومات مدخل للمعلوماتية: نحو رؤية استراتيجية" .. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، ع7، 2001.
8. جبر، نعيمة حسن. كفايات اختصاصي المعلومات في القرن 21. أعدت لمجلس إدارة جمعية المكتبات المتخصصة: ترجمة جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج. 2013. تاريخ الإطلاع: 2015/02/24. متاح على: <http://www.slaagc2015.org/pdf/kefayat.pdf>
9. جيتس، بيل. المعلوماتية بعد الإنترنت: طريق المستقبل. . ترجمة عبد السلام رضوان. (سلسلة عالم المعرفة: 231).. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1998.
10. ديموش أوسامة، كادي زين الدين " انشاء وتصميم مكتبات الفضاء الثالث في المجتمعات العربية: مقارنة ثقافية لمفهوم التنمية المستدامة". - المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج54، ع3 أيلول. 2019. تاريخ الاطلاع 2022/7/20. - متاح على: <https://www.researchgate.net/publication/338070156>.
11. شاهين، شريف كامل " دور مؤسسات المعلومات في تحقيق خطط التنمية الوطنية والعربية". - جائزة المشاركة للأدب المكتبي الدورة التاسعة عشر تحت عنوان مؤسسات المعلومات والتنمية المستدامة.. 2018. تاريخ الاطلاع 2022/7/24. - متاح على: <https://www.academia.edu/>
12. عبد الهادي، محمد فتحي. "اقتصاد المعرفة في الادياب العربية: دراسة تحليلية ودروس مستفادة". - المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج1، ع1(يناير). 2019. تاريخ الاطلاع 2022/8/5. - متاح على: https://jslmf.journals.ekb.eg/article_26692.html
13. عبد الله، نوال محمد. المكتبات العربية كشريك في تحقيق التنمية المستدامة: المكتبات المصرية العامة نموذجاً. - Journal Cybrarians. - العدد 48، ديسمبر 2017. - تاريخ الاطلاع 2022/8/28. - متاح على: http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=821:nawalabdullah&catid=316:papers&Itemid=113
14. علة، مراد. "جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة-دراسة نظرية تحليلية". - من وقائع اعمال المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور

- الإسلامي. -الدوحة: قطر، 18-20 ديسمبر 2011 تاريخ الاطلاع 2022/8/28. - متاح على: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/Mourad-Allah.pdf>
15. علي، نبيل علي. "منظومة صناعة المحتوى العربية: التحديات والفرص ومناهل الحلول" .. في اجتماع خبراء حول تطوير المحتوى الرقمي العربي.. بيروت: المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الأمم المتحدة، 3-5 يونيو/ 2003 - تاريخ الاطلاع 2003/9/9. متاح في: <http://www.escwa.org.lb/wsis/meetings/3-5june/docs/13.pdf>
16. عبيد، عصام محمد. " التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة" - مجلة دراسات المعلومات، ع4. 2009- تاريخ الاطلاع 2022/8/29. متاح على الرابط: <https://www.hrdiscussion.com/hr96065.html>
17. الهاجري، مبارك سيف. " دور التخطيط الاستراتيجي في دعم مؤسسات المعلومات في دولة الكويت لتحقيق رؤية دولة الكويت 2035-دراسة ميدانية" اعمال المؤتمر 32 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات اعلم مستقبل مؤسسات المعلومات العربية في ظل التقنيات الذكية رؤية استراتيجية 2050. - القاهرة بالفترة 15-16 ديسمبر 2021.
18. UNDP.. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة.. عمان: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. 2003.

هوامش الدراسة

- ¹ عبد الله، نوال محمد. المكتبات العربية كشريك في تحقيق التنمية المستدامة: المكتبات المصرية العامة نموذجا Journal - Cybrarians العدد 48 ،ديسمبر. 2017. تاريخ الاطلاع 2022/8/28. -متاح على : http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=821:nawalabduallah&catid=316:papers&Itemid=113
- ² جبر، نعيمة حسن جبر. "كفايات اختصاصي المعلومات في القرن 21". - أعدت لمجلس إدارة جمعية المكتبات المتخصصة : ترجمة لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي. 2013- تاريخ الاطلاع 2015/2/24. - متاح على : <http://www.slaagc2015.org/pdf/kefayat.pdf>
- ³ بيزان، حنان الصادق. "السياسة الوطنية للمعلومات منهجية الالفية الثالثة". - مجلة أعلم، ع12007. ص197.
- ⁴ عصام محمد عبيد "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة". - مجلة دراسات المعلومات، ع4. 2009 - تاريخ الاطلاع 2022/8/29. - متاح على الرابط: <https://www.hrdiscussion.com/hr96065.html>
- ⁵ نوال محمد عبد الله. المرجع سابق.
- ⁶ بيزان، حنان الصادق. مجتمع المعلومات المستقبلي: دراسة للنظام الوطني للمعلومات بالجمهورية. - اشرف ابوبكر الهوش، اكااديمية الدراسات العليا (أطروحة الدكتوراه غير منشورة). 2005. ص15.
- ⁷ عبد الهادي، محمد فتحي "اقتصاد المعرفة في الادبيات العربية: دراسة تحليلية ودروس مستفادة". -المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج1، ع1(يناير). 2019- تاريخ الاطلاع 2022/8/5. - متاح على: https://jslmf.journals.ekb.eg/article_26692.html ص153.

- 8 عبید، عصام محمد "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة". المرجع السابق.
- 9 - المرجع نفسه.
- 10 دموش أسامة، كادي زين الدين " انشاء وتصميم مكتبات الفضاء الثالث في المجتمعات العربية: مقارنة ثقافية لمفهوم التنمية المستدامة". - المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج54، ع3 أيلول. 2019 - تاريخ الاطلاع 2022/7/20. - متاح على: <https://www.researchgate.net/publication/338070156> ص22-24
- 11 عبید، عصام محمد "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة". مرجع سابق
- 12 بيزان، حنان الصادق "الفجوة الرقمية والتخطيط للمشاريع المعلوماتية ... رؤية استشرافية". - مجلة المعلوماتية، ع34، ابريل. 2011 - تاريخ الاطلاع 2012/8/1. - متاح على: http://www.informatics.gov.sa/articles/gpic1_1339572330.pdf ص11-15.
- 13 عبید، عصام محمد "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة". المرجع السابق
- 14 شاهين، شريف كامل " دور مؤسسات المعلومات في تحقيق خطط التنمية الوطنية والعربية". - جائزة الشارقة للأدب المكتبي الدورة التاسعة عشر تحت عنوان مؤسسات المعلومات والتنمية المستدامة. 2018- تاريخ الاطلاع 2022/7/24. - متاح على: <https://www.academia.edu/> ص7-11
- 15 عبد الهادي، دينا فتحي " النظرة إلى المستقبل في مؤسسات المعلومات المصرية". - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، مج 28، ع 1 (يناير). 2022. - تاريخ الاطلاع 2022/7/12. - متاح على: https://journals.ekb.eg/article_204920.html ص. 168-167.136
- 16 الهاجري، مبارك سيف. " دور التخطيط الاستراتيجي في دعم مؤسسات المعلومات في دولة الكويت لتحقيق رؤية دولة الكويت 2035-دراسة ميدانية" اعمال المؤتمر 32 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات اعلم مستقبل مؤسسات المعلومات العربية في ظل التقنيات الذكية رؤية استراتيجية 2050. 2021. - القاهرة بالفترة 15-16 ديسمبر. ص242-239
- 17 عصام محمد عبید "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة". مرجع سابق.
- 18 بجيتس، يل المعلوماتية بعد الإنترنت: طريق المستقبل.. ترجمة عبد السلام رضوان.. (سلسلة عالم المعرفة: 231).. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1998 ص 7، ص44.
- 19 علة، مراد "جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة-دراسة نظرية تحليلية". - من وقائع اعمال المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي. -الدوحة: قطر، 2011. 18-20 ديسمبر تاريخ الاطلاع 2022/8/28. - متاح على: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/Mourad-Allah.pdf>
- 20 بيزان، حنان الصادق. مجتمع المعلومات المستقبلي: دراسة للنظام الوطني للمعلومات بالجمهورية. المرجع السابق، ص.72.
- 21 بيزان، حنان الصادق. "السياسة الوطنية للمعلومات منهجية الالفية الثالثة". مرجع سابق. ص.203.
- 22 (بيزان، حنان الصادق. مجتمع المعلومات المستقبلي: دراسة للنظام الوطني للمعلومات بالجمهورية مرجع سابق. ص.79.

- ²³ دموش أوسامة، كادي زين الدين. " انشاء وتصميم مكاتب الفضاء الثالث في المجتمعات العربية: مقارنة ثقافية لمفهوم التنمية المستدامة. مرجع سابق. ص 14، 21)
- ²⁴ المرجع نفسه. 29-30.
- ²⁵ حنان الصادق بيزان " مجتمع المعلومات مدخل للمعلوماتية: نحو رؤية استراتيجية " .. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، ع7. ص-ص 262-263.
- ²⁶ بدر، أحمد، غندور، جلال، متولي، ناريمانى. السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوروبية والأمريكية والآسيوية والأفريقية.. القاهرة: دار غريب. 2001. ص -ص 318-319.
- ²⁷ علي، نبيل " منظومة صناعة المحتوى العربية: التحديات والفرص ومناهل الحلول " .. في اجتماع خبراء حول تطوير المحتوى الرقمي العربي.. بيروت : المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الأمم المتحدة ، 3-5 / يونيو / 2003. تاريخ الاطلاع 2003/9/9 .. متاح في: <http://www.escwa.org.lb/wsis/meetings/3-5june/docs/13.pdf> ص-ص، 83، 23.
- ²⁸ بيزان، حنان الصادق.. مجتمع المعلومات المستقبلي: دراسة للنظام الوطني للمعلومات بالجمهورية. مرجع سابق، ص.81.
- ²⁹ UNDP . تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة.. عمان: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. 2003. ص.67.
- ³⁰ بيزان، حنان الصادق "نقل وتوطين التكنولوجيا من المنظور الاجتماعي في ظل المنافسة والاقتصاد المعرفي " . - المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، مج1، ع1، أكتوبر 2022. - تاريخ الاطلاع 2022/8/10. ص192. - متاح على: https://jinfo.journals.ekb.eg/article_114718_c36a798cb3c142e8864c885ea8d5b444.pdf
- ³¹ بيزان، حنان الصادق، مجتمع المعلومات المستقبلي: دراسة للنظام الوطني للمعلومات بالجمهورية. المرجع السابق، ص، 247.
- ³² المرجع نفسه، ص-ص. 247-249
- ³³ عبّيد، عصام محمد "التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات: دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة". مرجع سابق.